العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي

في الدرس اللساني المعاصر

The Relationship Between The Lexical and The Grammatical Meaning In The Contemporary Linguistic Lesson

أد/ إبراهيم حسين علي صُنْبغ*

جامعة أم القرى- الكلية الجامعية- القنفذة

المملكة العربية السعودية

ihsonbo@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 10/12 /2023	تاريخ القبول:30 /2023/11	تاريخ النشر:26 /2023/12

.

الملخص :

نسعى في هذا البحث إلى عرض جزئية مهمة عن بناء التراكيب العربية وتوجيهها لإفادة المعنى؛ بالربط ما بين العلاقة المتراسلة للمعنى المعجمي والمعنى النحوي، والأخذ بهذه العلاقة ليس وليد الدراسات المعاصرة، فقد كان لها سند قوي من الدرس العربي التراثي بعلومه المختلفة كالنحو والتفسير وإعراب القرآن والبلاغة، ولمّا كانت الدراسات اللسانية المعاصرة تمثل في طياتها بعض من ملامح الدرس التراثي؛ فضلاً عمّا تزود به أصحاب الدراسات اللسانية من المناهج المعاصرة كالوصفية والتوليدية والتحويلية، فكانت لهم نظرتهم تجاه العلاقة ما بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، فمنهم من خالف وتراجع في نظرته كتمّام حسّان، ومنهم من رأى أن هذه العلاقة ركن أساس للتراكيب النحوية وعناصرها اللغوية وما يطرأ عليها من حقيقة أو مجاز وفق ما ينتجه هذا الترابط. فحرصت في هذا البحث أن أسرد أهم الدراسات المعاصرة ما بين الكتاب المؤَّلف أو الرسالة العلمية، أو البحث العلمي المحكم، لبيان التعاور الحاصل بين المعنيين المعجمي والنحوي.

الكلمات المفتاحية: سيبويه- القرينة- النحو - التراكيب- المعنى.

*أد/ إبراهيم حسين علي صُنْبغ

Abstract

In this research, we seek to present an important part about building Arabic structures and directing them to benefit the meaning, by linking the correspondent relationship of the lexical and the grammatical meaning, and adopting this relationship is not the result of contemporary studies, as it had a strong support from the Arab heritage lesson with its various sciences such as grammar, interpretation, the expression of the Qur'an and rhetoric .

Since contemporary linguistic studies carry with it some of the features of the traditional lesson; In addition to what it has increased from contemporary approaches such as descriptive, generative and transformative, they had their view of the relationship between the lexical and the grammatical meaning. Some of them violated and retreated in his view, such as Tamam Hassan, and some of them saw that this relationship is a basic corner of grammatical structures and its linguistic elements and the fact that it occurs (A metaphor) according to what this interconnection produces.

In this research, I was keen to list the most important contemporary studies between the authored books, the scientific thesis, or the refereed scientific research, to show the cooperation that occurred between the lexical and grammatical meanings.

Key words

Sibawayh - Context - Grammar - Structures – Meaning

المقدمة

تقتضي دراسة قرينة المعنى المعجمي وعلاقتها بالمعنى النحوي أن نحدد الملامح الرئيسة التي تبني هذه العلاقة، فكما هو معلوم أن تراكيب الجملة العربية ومكوناتها، قد قامت مستندة على ثلاثة أنظمة (الصوت، والصرف، والنحو).

فالصوت وحده لا يحقق ذلك، فقد اقترن بعد تكوّن حروفه بشكل متفق عليه ووفق ما تقتضيه طبيعة الحروف العربية ليعطي تصور ذهني يوائم النطق، أفرز لنا الكلمة ببنيتها التي تخضع لما يتطلبه علم الصرف الذي بدوره يُخضعها لقوانينه الذي يقسّمها إلى اسم، وفعل؛ ليبحث في ما تنطوي تحتهما من معاني الصرف بمفهومه الواسع (معاني أسماء، ومعاني أفعال)؛ فضلاً عمّا يطرأ عليها صوتياً من إعلال وإبدال، ومطابقة (إفراد، تثنية وجموع)، ومن البناء الصرفي ينطلق النحو الذي يستند على التقاء بنيتي الكلمة (اسم واسم)، أو (فعل واسم)، مع ما يرتبط بهما من متعلقات محققين ركني الإسناد حقيقة، أو مجازاً ليعطي بذلك تراكيب تقترن بمعاني النحو التي وعاها العلماء ووظفوها، وأدركوا الفروق بين هذه المعاني إذا ربطوها بملابسات التراكيب التي يكون أساسها إدراك المعنى

المعجمي الذي يعدّ المعنى النواة الأساسية التي تصدر عنه دلالة البنية، التي بدورها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوظائف النحوية، ومن مجموع المعنى المعجمي والمعنى النحوي، أدرك النحاة قديماً وحديثاً ارتباطاً قوياً وتفاعلاً مهماً ما بين النحو والدلالة، التي سعى هذا البحث لبيانه وتفصيل القول فيه وبالتركيز على الدرس اللساني الحديث الذي شغلت فيه قرينة المعنى المعجمي وعلاقتها بالمعنى النحوي حيزاً من تفكير هؤلاء العلماء، فأبرزنا دور تّمام حسّان الذي كان له أكثر من رأي حول هذه العلاقة وتابعنا بعد ذلك آراء باقي الباحثين، فوضحنا ذلك مما سطروه من مؤلفات ورسائل جامعية وأبحاث علمية منشورة. فعرضت كل ذلك وحاولت أن أقدّم له نقداً وفق ما تقتضيه نظرة كل باحث.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون وفق المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على ذكر آراء العلماء ومدارستها مع ارتضاء ما نراه منها لنقويه والميل إلى الأخذ به وفق أسس علمية مستندة إلى ملامح الدرس اللغوي العربي بكل أبعاده (**صرفاً، ونحواً، ومعجماً**) ومزجه بما يناسبه من الدراسات اللسانية الرصينة التي سعى أصحابها إلى الاستفادة من الدرس التراثي فرأوا في قرينة المعنى المعجمي رافداً مهماً لبناء تراكيب الجمل العربية، فاهتموا بهذه القرينة وأولوها عناية مهمة، أثمرت تلك الدراسات النافعة.

وقد وقع البحث:

1- **تمهيد**، وهو عبارة عن إيجاز نذكر فيه العلاقة ما بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، كما وجدت عند علماء العربية القدماء، فنشير إلى الأسس التي انطلق منها هؤلاء العلماء بدءاً بسيبويه وانتهاء بما جادت به قرائح علماء البلاغة.

2- **مبحث: العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي في الدرس اللساني المعاصر**. فذكرت بيان المعنى المعجمي في الدرس اللساني، ثم اتبعته بمبحث طويل استعرضت فيه آراء علماء الدرس اللساني الحديث عن هذه العلاقة وموقفهم من هذه العلاقة كما سيأتي بيانه.

وخُتم البحث بأهم ما نراه حول التفاعل والعلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، وأثرهما في توجيه التراكيب النحوية.

تمهيد: العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي عند علماء العربية:

معروف أنّ المعجم يهدف إلى بيان الكلمات وشرحها؛ ليعطينا ما يطلق عليه المعنى المعجمي، فقد شاع عند علماء اللغة أنّ المعجم يولي عناية بالمفردات مستقلة بمعناها، نظرتهم في ذلك أنّ تلك الكلمات لا تربطها بغيرها من المفردات، بمعنى أنّه ليس هناك من سند طبيعي أو ذهني منطقي للعلاقة بين الكلمة ومعناها، فهي علاقة اعتباطية. (التوامي، 1994- 1995م، ص447). لذا كان هذا سبباً في تجاهل العناية بدراسة المعجم دراسة تهتم وتعني بالتراكيب إلى أن برزت كما يقول بعض الباحثين "فكرة الحقول المعجمية أو الدلالية التي تعطي المعنى المعجمي مسحة تركيبية". (التوامي، 1994-1995م، ص447).

وقد نظر العلماء إلى الدلالة التي تصاحب الكلمة تكون على أربعة مناحي دلالية: الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية أو الاجتماعية. (التوامي، 1994-1995م، ص87).

ولعلّنا قبل بيان العلاقة ما بين المعنى المعجمي والنحوي في الدرس اللغوي الحديث، أود أن أشير بشيء من الإيجاز إلى أنّ علماء العربية القدماء لم يهملوا في درسهم العربية العلاقة ما بين المعاني المعجمية (قرينة المعنى المعجمي) والنحو، فالمعنى المعجمي "يعدُّ النواة الأساسية التي تصدر عنها أي دلالة بنائية، وقد تنبّه النحاة للتراسل الحاصل بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي".(المساعفة، 2002م، ص209)

وما أن وُضعت النظرية النحوية بكل أبعادها على يد الخليل بن أحمد، فأخذها عنه تلميذه سيبويه وسطرّها في (الكتاب) الذي كان مورداً مهماً للبحث في أسرار التراكيب ودلالتها؛ لذا نجده قد جعل المعنى المعجمي ملحظاً أساسياً من ملاحظ التحليل اللغوي التي أوردها في (الكتاب)، وجاء ذلك كشفا للضرورة الإفادة من المعنى المعجمي في طرق التحليل النحوي، فدلالة اللفظ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الوظائف النحوية". (المساعفة، 2002م، ص209)

ولم تكن هذه العلاقة غائبة عن ذهن سيبويه، وهو يحلل التراكيب النحوية، وهو ما نجده في تناوله للفعل (دعا) ودلالته المعجمية وأثرها في المعنى النحوي ما بين نصب (المفعولين) إذا كان بمعنى (سمّى) أو نصب (المفعول به) إذا تغيّر معناه بمعنى (الدعاء)، يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول، وذلك قولك... وسمّيته زيداً، وكنَّيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سمّيته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً"(سيبويه، 1408هـ- 1988م، 37/1)، ونظراً لضيق هذا التمهيد، فقد اكتفيت بالمثال السابق، ومن أراد مزيداً من فهم العلاقة ما بين المعجم والنحو عند سيبويه يمكن أن يقف على أبواب الكتاب بدءاً من الإسناد وركنيه وكذلك المفعولات ففيها مادة علمية تؤكد على هذه العلاقة عنده. (سيبويه، 1408هـ- 1988م، 418/1، عبد اللطيف، 1420هـ- 2000م، ص65-58)،

وقد امتدت عناية العلماء بعد سيبويه بهذه العلاقة، فابن جني اعتنى بالمفردات في التراكيب الذي بدوره يتطلب تداخلاً دلالياً، لضمان نسق سليم لها لفظاً ومعنى، وهو ما وظفّه في هذا النص قائلاً: "ألا ترى إلى (قام)، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه.

وإنّما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنّها وإنْ لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأمّا المعنى فإنّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات، ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد فتقول، هذا فعل، ولابد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا مسموع ضرب، ألا ترى أنّه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصحّ منه الفعل، مجملاً غير مفصل. فقولك: ضرب زيد، وضرب عمرو، وضرب جعفر، ونحو ذلك شَرَع سواء، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس بصاحبه، كما يخصّ بالضرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية". (ابن جني، 1999م، 3/100-101)

وقد أشار ابن جني أنّ المعنى المعجمي للألفاظ يأتي "معياراً للتميز الوظيفي للكلمات ومن ثمَّ لحرية الرتبة". (زنباع، 2018م، ص197) فقال: "فإنْ كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصريف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحى الكمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت". (ابن جني، 1999م، 36/1)

ولم يغب عن عبد القاهر الجرجاني دور المعنى المعجمي وأهميته في بناء نظريته عن التعليق والنظم الذي يعتمد على هذا المعنى في إنشاء العلاقات النحوية، يقول: "إنّ الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول: إنّه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو، وتوخيها فيها كالذي أريتك" (الجرجاني، 1413هـ- 1992م، ص410).

ويؤكد عبد القاهر هذا المعنى قائلاً: "هذا وأمر النظم في أنّه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنّك ترى ترتيب المعاني أولاً في نفسك ثم تحذو على ترتيب الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور" (الجرجاني، 1413هـ- 1992م، ص454). ويوضح الجرجاني هذه الفكرة في سياق آخر: "وبعد أنْ كنا لا نشك في أنّ لا حال للفظة مع صاحبتها تعتبر، إذا أنت عزلت دلالتهما جانباً، وأيُّ مساغ للشك في أنّ الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء، ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم". (الجرجاني، 1413هـ- 1992م، ص50).

وقد اهتم معربو القرآن الكريم بربط العلاقة ما بين المعنى المعجمي والنحو، فوظفّوا ذلك في توجيهاتهم الإعرابية التي تعددت في الآية الواحدة، وحتى لا يطول المقام، سوف نأخذ بعض الأمثلة من هذه التوجيهات لبيان هذه العلاقة.

1- قال تعالى: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ٤٩﴾ [البقرة:49].

يقول أبو حيان على نصب ﴿سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾ وفق ما يقتضيه المعنى المعجمي للفعل (يسومون) وانتصابه مبني على المراد بيسومونكم،.. السوم بمعنى التكليف، أو الإيلاء فيكون (سوء العذاب على هذا القول مفعولاً ثانياً لسام أي: يكلفوكم، أو يولونكم سوء العذاب. وقال بعض الناس ينتصب (سوء العذاب) نصب المصدر، ثم قدره سوماً شديداً. (الأندلسي، 1414هـ- 1993م، 351/1).

2- قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء: 12].

ذكر أبو حيان أكثر من وجه إعرابي لكلمة (كلالة) يترتب على تغيرها المعنى النحوي الذي يمكن أن يتطلبه تغير المعنى المعجمي.

1- إذا كانت (الكلالة) بمعنى الميت الموروث، فتعرب حالاً من الضمير المستتر في يورث.

2- إذا كانت بمعنى الوارث، فتعرب حالاً، لكن هنا يحتاج إلى تقدير (ذا كلالة)، لأن الكلالة عندئذ ليست نفس الضمير في (يورث).

3- إذا كانت بمعنى القرابة، فتعرب مفعولاً له، أي يورث لأجل الكلالة.

4- إذا كانت بمعنى المال الموروث، فتعرب مفعولاً به.

5- إذا كانت بمعنى الوراثة، فتعرب حالاً أو نعتاً لمصدر محذوف تقديره: وارثه كلالة". (الأندلسي، 1414هـ- 1993م، 197/3، السعيدي، 1434هـ- 2013م، ص293- 294).

ولم يفت البلاغيون الالتفات إلى دور المعنى المعجمي وأثره على النحو، فنظروا إلى ذلك نظرة عميقة، يقول السكاكي: "اعلم أن النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها؛ ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها". (السكاكي، 1420هـ، 2000م، ص125).

ويعلّق محروس بريّك على نص السكاكي قائلاً: "وغير خافٍ أنّ السكاكي في هذا التعريف الجيد للنحو قد استفاد من إلحاح عبد القاهر على هذين الأساسين في تعريف النظم،... وعن طريف وضع المفردات في تراكيب تبعاً لقواعد علم النحو يتحقق الغرض المقصود من التركيب، ويشمل: تأدية أصل المعنى مطلقاً." (بريّك، 1435هـ- 2012م، ص38) وعليه فإنّ أصل المعنى كما ذكر السكاكي يمكن أن يحمل عليه المعنى بعامة، ومن ضمنها المعنى المعجمي.

ولابن الأثير كلام نفيس في هذا الجانب، فنراه يهتم بالمفردات بدءاً من الاختيار، فنظمُ كلِّ كلمة مع أختها المشاكلة في (التوارد المعجمي) ثم الغرض المقصود من الكلام يقول: "أعلم أنه يحتاج صاحب هذا الصناعة (اللفظية) إلى ثلاثة أشياء الأول منها: اختيار الألفاظ المفردة،...

الثاني: نظم كل كلمة مع أختها المشاكلة لها...

الثالث: الغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه". (ابن الأثير، 1411هـ- 1990م، 149/1)

ويصل ابن الأثير إلى دقة وعمق في بيان اختيار اللفظتين (الكلمتين) في التراكيب والفروق الدلالية التي يتطلبها الاستعمال (المعجم) بحيث لا يمكن أن تقع الواحدة مكان الأخرى في مواضع (السبك) يقول: "ومن عجيب ذلك أنّك ترى لفظتين تدلان على معنى واحد، وكلاهما حسن الاستعمال، وهما على وزن واحد وعدة واحدة، إلا أنّه لا يحسن استعمال هذه في كل موضع تستعمل فيه هذه، بل يفرق بينهما في مواضع السبك". (ابن الأثير، 1411هـ- 1990م، 105/1). وعليه فإنّ كلام ابن الأثير ومن سبقه من البلاغيين يدل أنّ "هذه الصفات مظهرٌ من مظاهر التوفيق والاختيار بين المعنى الأساسي الذي يقدّمه النظام النحوي والمفردات الملائمة".". (عبد اللطيف، 1420هـ- 2000م، ص106)

وبعد هذا العرض عن العلماء تبيّن لنا أنّهم قد راعوا أساسين في بناء الكلام وتأليفه:

1- المفردات ودلالتها المعجمية. 2- الوظائف والعلاقات النحوية. (بريّك، 1435هـ- 2014م، ص42)

مبحث: علاقة المعنى المعجمي بالمعنى النحوي في الدرس اللساني المعاصر

أولاً: المعنى المعجمي:

لعلّي قبل الدخول إلى بيان آراء علماء الدرس اللغوي الحديث وموقفهم من العلاقة ما بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، أودّ أن أشير بشيء من الإيجاز إلى المعنى المعجمي في الدرس اللساني الحديث.

كما هو معلوم أنّ النظرية المعجمية في اللسانيات الحديثة قد صنّفت المباحث المعجمية إلى صنفين كبيرين(عطية، 1439هـ- 2018م، ص15): (**نظري**)، ويسمى علم المعجم النظري، وهو الذي يهمنا، والثاني (**تطبيقي**)، ويسمى المعجمية التطبيقية أو صناعة المعجم.

فالمعجم النظري، الذي يُعني بمكونات الوحدات المعجمية وأصولها واشتقاقها ودلالتها، فأصولها واشتقاقها مرتبط بالناحية الصرفية، وهذا يعني "أنّ المعجم ينبغي أن يقدّم للقارئ تحديد المبنى الصرفي للكلمة: هل هي اسم أو صفة أو فعل؟ فهذا التحديد الصرفي للكلمة يُعدّ الخطوة الضرورية في طريق الشرح، لأنّه لا يمكن لإنسان أن يربط ما بين معناها المعجمي إلاّ إذا عرف مبناها الصرفي". (حسّان، بدون تاريخ، ص 327- 328، المساعفة، 2002م، ص205).

أمّا من الناحية النحوية أو ما يُعرف في الدرس الحديث بالوحدات النحوية "فينبغي في العمل المعجمي بيان الوظائف النحوية بالقدر الذي تسمح به طبيعة المادة، فالأفعال مثلاً، وفيها: اللازم والمتعدي لمفعول واحد، والمتعدي لمفعولين، والمتعدي لثلاثة مفاعيل، وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول، ومن الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط، ومنها ما يكون للمؤنث فقط، ومنها ما يكون للمذكر والمؤنث معاً، وكل هذه الوظائف النحوية لها مكانها في المعجم في داخل كل مادة، ومن هنا، فلابد من مراعاة العلاقة بين المعنى النحوي، والمعنى المعجمي عند عمل المعجم. (خليل، 1995م، ص104، المساعفة، 2002، ص207)

وقد ذكر حلمي خليل أن هناك عدداً كبيراً من علماء اللغة مثل هاليدي، ومارتينه وغيرهما يفرّقون بين الوحدات النحوية، والوحدات المعجمية؛ أي الوحدات التي تُبحث من الناحية النحوية والتي يشرح معناها المعجمي، ويتمّ التمييز بين المجموعتين على أساس أنّ الوحدات النحوية، عبارة عن مجموعة مغلقة أي أنّها لا تزيد بزيادة النصوص أو المادة اللغوية التي يقوم الباحث بدراستها أو جمعها. مثال هذه المجموعة المغلقة في العربية، أسماء الإشارة والضمائر، والأسماء الموصولة، والأدوات النحوية، ويقابل ذلك المجموعة المفتوحة أي المجموعة القابلة للزيادة مثل مفردات اللغة التي تنمو وتتطور، ولذلك فهي غير محدودة، وقابلة دائمة للزيادة أو النقصان. أي أنّ المجموعة المفتوحة هذه ليست ثابتة، بعكس المجموعة المغلقة التي هي أهم ميزاتها الثبات وعدم الزيادة.

ويرى هؤلاء الباحثون أن دراسة المجموعة المغلقة تقوم على بيان الدلالة النحوية، في حين أن أساس البحث في المجموعة المفتوحة هو بيان المعنى المعجمي".. (خليل، 1995م، ص104- 105). وما قاله حلمي خليل عن المجموعة المغلقة وما جاء مع الوحدات النحوية المغلقة من أسماء الأسماء

والضمائر والموصولات فهو صواب، أما الأدوات النحوية فمفهومها واسع في العربية ما بين حروف المعاني، وأسماء الشرط، فلها دلالات معجمية يحددها السياق.

كذلك تهتم النظرية المعجمية في اللغات ببيان الكشف عن المعنى المعجمي للكلمة، وقد رأى الباحثون أنّ دراسة المعنى المعجمي "تُعدّ أول خطوة للحديث عن الكلمة ودلالتها، ذلك أنّ الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية تُعدّ دلالات وظيفية، ويطلق عليها بعض الباحثين المعاصرين "المعنى الوظيفي"؛ لأن لكل واحدة من هذه الدلالات وظيفة خاصة تؤديها وتساعد بأدائها في بيان المعنى العام ووضوحه".(حسّان، 1412هـ- 1992م، ص120، عطية، 1439هـ- 2018م، ص21)، وقد ارتبط بدراسة المعنى المعجمي ثلاثة علوم أساس في الدرس اللساني الحديث وهي علم الدلالة، وعلم المفردات، وعلم المعجم. وقد ذكر حلمي خليل أنّ دراسة المعنى المعجمي هو الهدف الأول عند علماء المعاجم، فذكر أن (زجوستا) يرى أن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم، لأنّ كثيراً من قرارات المعنى المعجمي تتوقف، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه".(خليل، 1995م، ص105)

ثانياً: موقف علماء الدرس اللساني من العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي:

كان للباحثين المعاصرين نظرتهم حول العلاقة ما بين المعنى المعجمي والتركيب النحوي. **فتمّام حسّان** في أول أمره لم يعتد بهذه العلاقة، فالمعنى عنده على مستوى النظام النحوي هو المعنى الوظيفي "أي أنّ ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي، ثم يأتي معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي) وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافاً إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى (المقام) يصنع (المعنى الدلالي) وأنّه إذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام؛ لأنّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق، أي الكشف عن العلاقات السياقية. وإنّ الذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نستاهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكونّا نسقاً نطقياً من صورة بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا إعراب هذا النسق النطقي الهرائي نحو:

قاصَ التّجِينُ شِحَالَه بتريَسهِ الـ فَاخِي فَلَمْ يَسْتِف بِطَاسية الْبَرَنْ

فذكر تمام حسان أنّه قد حافظ في هذا النسق الهرائي على مظهر العلاقات النحوية مع تجاهل الاعتبارات المعجمية، بجعل المباني التي اختارها محققة بألفاظ هرائية لا معنى لها في المعجم، مما يجعل هذا النسق الذي – اقترفه- ليس بكلام عربي بأي صورة من صور الكلام. وقد راح يعرب هذا النص على النحو الآتي:

قاص: فعل ماض... التجين: فاعل... شحال: مفعول به منصوب.. الهاء: مضاف إليه... الباء: حرف جر.... تريس: مجرور بالباء... الهاء: مضاف إليه.. الفاخي: نعت لـ (تريس)... الفاء: حرف عطف... لم: حرف نفي وجزم.. يستف: فعل مضارع مجزوم.. الباء حرف جر.. طاسية: مجرور بالباء.. البرن: مضاف إليه... ". (حسّان، بدون تاريخ، ص183). ثم بيّن تمام حسان أن التحليل اللغوي نطلقه على

(المعنى الوظيفي) وأنّ المعنى الوظيفي يحدد الفهم نحوياً من حيث إنّ العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص. (التوامي، 1994- 1995م، ص496).

وقد رَدّ أحمد سليمان ياقوت على ما ذهب إليه تمّام حسان، فذكر أنّ المعنى الوظيفي لا يدرك إلاّ بعد إدراك المعنى المعجمي أولاً، وهو الذي يحدد المعنى الوظيفي، أي: الإعراب. ذلك لأنّ اللغة ليست قوالب شكلية مجردة يصب فيها أيُّ كلام فيستقيم الإعراب، ولكنّها – أي اللغة- وظيفة اجتماعية قبل كلِّ شيء الغرض منها الإفهام. . (ياقوت، 1984م، ص83).

وما أوردناه لتمّام حسّان بخصوص علاقة المعنى الوظيفي بالمعنى المعجمي في النحو من كتابه (اللغة معناها ومبناها) هو في الحقيقة تأكيد لما ذكره بشكل مفصّل في كتاب سابق (مناهج البحث في اللغة) ذكره فيه أنّ النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص. فحين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر في ضوء علاقاتها النحوية... وأنّ السبب الذي نحول من أجله الكلمات إلى أبواب واضح جداً، وهو أن النحو دراسة للعلاقات بين الأبواب لا بين الكلمات، ويقول ابن مالك: وبعد فعل فاعل إلخ، ولا يقول وبعد ضرب محمد؛ لأنّه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة. فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح العلاقات التي بينها؛ لأنّ هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو. وكل باب من هذه الأبواب معنى وظيفي للكلمة المعربة به، فحين نقول إنّ المعنى الوظيفي لـ "ضرب" أنّها فعل ماض، نقصد أنّها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي، وتؤدي وظيفته النحوية الخاصة به. وحين قال النحاة قديماً إنّ الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق؛ لأنّهم طبقوا كلمة (المعنى) تطبيقاً معيباً حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً، والدلالي حيناً، ولم يصرفوا إلى المعنى الوظيفي. (حسّان، 1986م، ص226).

ثم ينتهي تمام بعد ذلك إلى أنّ الصلة وثيقة جداً بين الإعراب والمعنى الوظيفي. فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنّك أعربتها إعراباً صحيحاً، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها. ولكنّها مصوغة على شروط اللغة العربية ومرصوفة على غرارها تركيباً؛ نحو النص الهرائي (حنكف المستعصّ بسقاحته في الكظ فعنّذ التّران تعنيذا خسيلا فلما اصطقفّ التراب وتحنكف شقله المستعصِّ بحشلة فانحكزُ سحَيْلا سُحَيْلا حتى خزب".

لكأنّي بالقارئ، الآن قد بدأ في إعراب هذا النص...

يقول: خنكف فعل ماض، المستعصّ فاعل، وبسقاحته جار ومجرور متعلق بحنكف إلى أن يتم له الإعراب الصحيح.

فهذه الكلمات الهرائية كما ذكر تمام تحمل في طيها معنى وظيفياً....

فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة العمل لسببين:

الأول: أنّها جاءت على صيغته، والثاني: أنّها وقعت موقعه وتقوم الكلمة الثانية بدور آخر والثالثة بوظيفة الثالثة، وهلمّ جراً. فالإعراب إذاً فرع المعنى الوظيفي، لا المعنى المعجمي، ولا المعنى الدلالي،...

وقد خالف تمّام حسّان عبد القاهر الجرجاني في تقوية ما يراه من أنّ هذه العلاقة قد فطن إلى ضرورة التماسك السياقي على أي حال كشرط من شروط البلاغة، وجعلت مبيناً على المعنى، وواضح أن هذا المعنى ليس معجمياً ولا دلالياً وإن قصد عبد القاهر ذلك إنما هو معنى وظيفة الباب في السياق".(حسّان، 1986م، ص226). ومن هنا كان قول النحاة صواباً، وكان تطبيقهم خاطئاً". (التوامي، 1994م، ص472).

وقد ردّ عبد الجبار توامي على رأي تمام حسّان وفصّل القول في ذلك قائلاً: "إنّ الصيغة يتعدد معناها الوظيفي، ولا يتعين إلا من خلال معناها المعجمي وكذلك من خلال توارده مع الكلمات الأخرى معجمياً أيضاً، وكذلك من خلال توارده مع الكلمات الأخرى معجمياً أيضاً، وكذلك موضع الكلمة كثيراً ما تتقاسمه أكثر من وظيفة ، فلا يكون حاسماً في توضيح وظيفة الكلمة"(التوامي، 1994- 1995م، ص473). ثم أخذ عبد الجبار توامي في إعطاء الأمثلة لبيان أهمية المعنى المعجمي للمعنى النحوي، يقول: "مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ٥٤﴾ [الرحمن: 54]، فتركيب هذه الآية لا يمكن إعرابه البتة دون تحديد المعنى المعجمي لكلماته، فبإغفال هذا المعنى يكون من شبه المؤكد تحديد معناها الوظيفي تحديداً خاطئاً؛ إذ سيكون التحليل (الإعراب) التي سيتبادر للمعرب بحسب الشكل هو (جنى) فعل ماض و (الجنتين) مفعول به، و (دان) فاعل، في حين أن الإعراب الصحيح هو أن الجملة غير فعلية، و (جنى) مبتدأ و (الجنتين) مضاف إليه و (دان) خبر.

والملاحظ أن كلمة (جنى) متعددة معنى وصيغة؛ فهي قد تكون اسماً بمعنى ما يجتنى من الشجر والذهب والعسل، وقد تكون فعلاً من (جنى الثمرة) بمعنى التقطها، وقد يكون هذا الفعل بمعنى (جنى عليه جناية) أي ادعى عليه ذنباً لم يفعله، أو أذنب ذنباً يؤاخذ عليه. فمعنى (جنى) إذاً متعدد بين الفعلية والاسمية، ويصلح في الآية من الناحية الشكلية لكلتيهما، ولكن تحديد المعنى المعجمي من خلال توارده مع ما بعده من كلمات يعين اسميته؛ لأنّ المعنى (ثمر الجنتين دان"، وتوارد (جنى) مع (الجنتين) يستبعد كونه فعلاً بمعنى (اِلْتَقطَ) أو (قَطَفَ) إلا على إرادة المجاز بمعنى (قطف)، والحقيقة هنا أولى؛ لأنّ التوارد المعجمي يمنع المجاز هنا عند افتراض (جنى) فعلاً؛ لأنّه لفظ (دانٍ) رغم كونه وصفاً مرفوعاً، فهو لا يصح أن يكون فاعلاً له معنى، بل يصح أن يكون خبراً عن (جنى) الاسم بمعنى (ثمر) وحسب".(التوامي، 1994- 1995م، ص473). ويرى عبد الجبار أنّ تمّاما قد وقع في مغالطة كبرى لمفهوم المعنى الوظيفي تكمن فيما ذكره من أنّ الإعراب ترجمة للكلمات إلى أبواب، ومن أنّه حين تتحول الكلمات بالتحليل الإعراب إلى أبواب تتضح العلاقات التي بينها، وأنّ كلَّ باب من هذه الأبواب معنى وظيفي للكلمة المعربة به، وأنّ النحاة عندما قالوا: "الإعراب فرع المعنى" قد أخطأوا في تطبيق هذا القول؛ لأنّهم صرفوا كلمة معنى إلى المعنى المعجمي حيناً وإلى المعنى الدلالي حيناً آخر ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي، وأنّه يكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق ليدعي أنّها أعربت إعراباً صحيحاً. إذ

كيف يترجم الإعراب الكلمات إلى أبواب، أي كيف أقول عن هذه الكلمة أنها فِعْل، وعن تلك أنها فاعل، أو مبتدأ، أو خبر أو غير ذلك من دون أن أعرف معناها المعجمي الذي من أجله تحملت معنى ذلك الباب؟! بل وكيف تتحول بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح بها العلاقات التي بينها إذا لم تكن ذات مفاهيم لغوية تتوارد وتتعالق فيما بينها من خلالها. (التوامي، 1994- 1995م، ص473).

لذا فالمعروف بداهة كما يؤكد عبد الجبار "في الدرس النحوي أنّه إذا غمض معنى كلمات أو جملة كان ذلك أدعى إلى الألغاز والتعمية في الإعراب؛ لأنّ العلاقات بينها لا تتضح ويقع فيها لبس بسبب غموض الروابط المعنوية بينها. هذه الروابط لا تترشح إلا عن توارد معانيها المعجمية (الاجتماعية)، فإذا عرفنا أن إعراب كلمة لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في الجملة، فإنّ هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نجهل المعنى المعجمي للكلمة المعربة".(التوامي، 1994- 1995م، ص473).

وكعادة تمّام حسان في آرائه، فإنّنا نجده يعدّل فيها كلّما زادت نظرته حول الموضوع، وهو ما حصل في العلاقة بين المعنى المعجمي والتراكيب النحوية (المعنى النحوي) فبعد اطلاعه على النظرية التوليدية ونماذجها في المكوّن المعجمي "أصبحت أفكار (تشومسكي) المعينّة بالكشف عن العلاقة بين المعجم والنّحو، هي الملهمة له، ليجد ضالّته المفقودة في التوارد، والمبدد لهواجسه فيه". (فرج الله، 2018م، ص476). يقول تمّام حسّان: "غير أنّ ما جاء بعد ذلك من اطّلاع على تطوّر النظرية التوليدية، ومداومة التأمل في طبيعة المعجم، وما يشتمل عليه من حقول معان وأصناف كلمات، وأديّا في النهاية إلى تعديل هام لفهم فكرة التوارد" (حسّان، 1405هـ- 1985م، ص137).

ويقول في موضع آخر: "يجدر بنا أن ننظر في بعض العلاقات المعجمية ذات الارتباط بالتحليل النحوي، ويصدق على كلٍّ منها أنّه ضابط من ضوابط التوارد".(حسّان، 1405هـ- 1985م، ص137-138).

وقد استفاد تمّام حسّان من هذه النظرة عن العلاقة ما بين المعجم والنحو "في توجيه جملة من المسائل النحوية توجيهاً جديداً، فضلاً عن تحليلها على نحو خاص، سواء في نصوص شعريّة، وبما يُبين عن تكافل العلاقة وتكاملها بين النحو والمعجم، ويكشف عن وظيفة المعجم وفاعليته في بناء الجملة بناء نحوياً ودلالياً صحيحاً. وقد نظّم تمّام هذه العلاقة على صورة شروط وضعت لتوارد طائفة من المسائل التّركيبية، وهي في أصلها شروط معجميّة. ومن بعض تلك الشروط التي كشف عنها بالتّحليل:

1- يشترط للمفعول المطلق أن يشارك فعله في مادة اشتقاقه.

2- لا يكون التّوكيد لفظيًّا إلاّ مع تكرار اللفظ.

3- لا تكون الحال من مادة الفعل الذي نُصت به إلاّ مع تخصيص الحال: نحو: سعى ساعياً إلى حتفه..." . (حسّان، 2009م، ص90- 91، فرج الله، 2018م، ص482- 4833).

وقد أكّد **محمد الأنطاكي** أهمية المعنى المعجمي للكلمة المعربة، قائلاً "إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة. لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نجهل المعنى

المعجمي للكلمة المعربة. مثال ذلك كلمة "اللّقْم" من قولنا: "أكلْتُ اللّقم"، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنّها مفعول به، وهذا خطأ؛ لأنّ المعجم يقول: اللّقْم: سرعة الأكل" وعليه يكون الإعراب الصحيح لها أنّها مفعول مطلق؛ لأنّها لا تدل على الشيء المأكول، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به. (الأنطاكي، بدون تاريخ، 293/1).

أمّا **إبراهيم بن مراد** فقد وضع مبحثاً مهماً عن المعجم والنحو في مؤلَّفه القيم "مقدمة لنظرية المعجم" بدأه بذكر الصلة الحقيقية بين المعجم والنحو؛ وهي صلة لا تخلو بدون شك من التعقيد والغموض. إلى أنْ وصل إلى مقاربة، وهي مراجعة العلاقة بين النحو والمعجم وخاصة من حيث أسبقيّة الأوّل للثاني وتقديمه عليه واعتبار النحو المنطلق إلى المعجم، واعتبار الجملة الواحدة اللغوية الأساسية التي تكون منطلقاً إلى المفردة.

فإذا قبلنا مبدأ "الكيان المعقّد المجرّد" الذي تشمل عليه المفردة من حيث هي فرد لغويّ قبلنا أيضاً مبدأ أسبقية وجود المفردة في المعجم لوجودها في الجملة، أي في التركيب، ثم في النحو، لأنّها لا تصلح لأن تكون عنصراً تامّاً في التركيب، أي ذرة تركيبيّة أساسية، إلا إذا استقامت "كياناً معقداً مجرّداً" خارج النحو، أي فرداً معجمياً ذا خصائص ذاتية مستقلة عن النحو وإذن فإن ما ينبغي الأخذ به هو اعتبار النحو "خزينة معجمية واسعة"؛ لأنّه يأخذ عناصره التركيبيّة من المعجم بتحول الوحدات المعجمية فيه إلى ذرّات تركيبيّة ذات محلاّت ووظائف وحالات إعرابية هي التي تكسبها خصائصها النحوية، ولا يجوز اعتبار المعجم "خزينة نحوية واسعة"؛ لأنّ المعجم كما رأينا هو المنطلق إلى التركيب"(ابن مراد، 1997، ص 51- 57).

بينما يرى **رمزي بعلبكي** "أسبقية المعجم للنحو، وعلى أنّ المنطلق إنّما هو من المعجم إلى النحو لا عكس ذلك. ولسنا نرى أنّ النحويين العرب يخرجون عن هذا المنطلق العام"(بعلبكي، 1440هـ-2018م، ص287).

أمّا الفاسي الفهري فيرى أنّ المعنى المعجمي يمثل مرجعية في التحليل الوظيفي، لذا فقد اعتمد في وصفه العربية على النظرية المعجمية الوظيفية التي طوّرتها العالمة الأمريكية (برزتن)، وقد جاءت هذه النظرية في إطار النحو التوليدي التحويلي، ومدار هذه النظرية التحليل وفق المستوى الدلالي للمفردات وضبط أنماط سلوكها النحوي، فمن أهم الافتراضات اللسانية التي يعتمدها الفهري في دراساته هو "افتراض قيام علاقة وثيقة بين النحو والمعجم، وهو افتراض داخلي، لا خارجي، ومضمونه أن النحو ما هو إلا إسقاط للمعجم... فالتركيب ليس مستقلاً عما يوجد في المعجم – كما يتصور- بل بينهما علاقة وثيقة. (الفهري، حوار أجراه ميلود جيبي، وبشير قمري، ص190، المساعفة، 2002م، ص224).

ويذكر **الفاسي الفهري** في مؤلف آخر أنّ إحدى النقلات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأنّ الفصل بين النحو والمعجم فصل غير طبيعي. (الفهري، 1999م، ص6).

ويقرر **هادي نهر** بأنّ النّص يحتاج إلى وظائف (المعنى الوظيفي) كما يحتاج إلى العلاقات الصرفية بين المفردات ومعانيها (المعنى المعجمي) إذ منهما معاً يكون معنى (المقال)". (نهر، 1427هـ- 2017م، ص103- 104) ثم أخذ هادي نهر في استعراض بعض النماذج التي أثّر في توجيهها المعنى المعجمي، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ 21 وَحُورٌ عِينٌ 22﴾ [الواقعة: 21-22]. فقد قرئت (حور) بالنصب والرفع والجر. (ابن مجاهد، بدون تاريخ، ص622)، فالرفع: على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: لهم حور. والنصب: على تقدير فعل. أي: يعطوا حوراً. والجرّ: بالعطف على (أكواب) في قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ 17 بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ 18﴾ [الواقعة: 17- 18]. وقيل معطوف على جنات، أي في جنات، وفي حور".(العكبري، بدون تاريخ، 2: 1204، ونهر، 1427هـ- 2007م، ص 123).

ولم تقتصر الكتابة عن العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى اللغوي عند الباحثين العرب، فقد لقيت عناية من تفكير الباحثين الغربيين فهذا **آلان بولغير** يذكر أنّ كلَّ لغَة "تتكوّن، وقبل أي شيء من معجم ومن قواعد. ويعني تعلم اللغة استيعاب مجموعة المعارف هاتين،... ثم حدود المفاهيم المعرف عنها كـ (صنف نحوي أو فئة تركيبيّة، كلمة معجمية وكلمة نحوية، رابط تركيبي ورابط استبدالي) ثم بيّن في كلام مهم "أنّ أقسام الكلام من اسم وفعل ونعت... إلخ. هي أصناف عامة تجمع في داخلها عجمات اللغة حسب ميزاتها النحوية". (بولغير، 2012م، ص33، 96، 108). هذه أبرز ما وقفت عليه من المؤلفات (الكتب) التي اهتمت بالمعجم والنحو في مجملها أو بعض مباحثها.

وقد امتدّت العناية بالعلاقة ما بين المعنى المعجمي. والمعنى النحوي ليشمل الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية المحكمة؛ ولعلّنا نشير بشكل سريع إلى أهمها:

فقد أولى **عبد الجبار توامي** في مؤلفه للدكتوراه (**القرائن المعنوية في النحو العربي**) (**قرينة المعنى المعجمي**) دراسة مفصّلة (في الأصل رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1994- 1995م)، يظهر لي أنّها من أوسع الدراسات التي ناقشت العلاقة ما بين المعنى المعجمي والمعني النحوي، فأفاض عبد الجبار في ذلك، ولعلّه يهدف من هذه الدراسة أن يرسي مبحثاً لم ينل حقه من البحث والتقصي. وليس هنا مجال تفصيل ما جاء عنده. (التوامي، 1994م- 1995م، ص447- 464). وما يهمنا علاقة المعنى المعجمي وقضاياه بالدرس النحوي. فرأى ذلك واضحاً من عبد القاهر الجرجاني الذي عدّه منطلقاً مهماً في نظرته المهمة للنظم والتعليق (كما سبق أن ذكرناه).

فالمعنى المعجمي أساس لأيّ دلالة. (التوامي، 1994م- 1995م، ص465). سواءً في اتجاهات الصيغ الصرفية وظيفياً (التوامي، 1994م- 1995م، ص500-501)،... وفي النحو العربي بدءاً من قرينة المعنى المعجمي في (الإسناد): يلاحظ في قواعد الإسناد في اللغة العربية وتحليلات النحاة القدامى لها عدة مسائل تتعلق بشكل وثيق بمسائل المعنى المعجمي وتدخل في إطار ما يسمى حديثا بـ (التوارد المعجمي) حيث يؤثر معنى المادة المعجمي في صياغة القاعدة ويحدد قبول الجملة أو رفضها نحوياً". (التوامي، 1994م- 1995م، ص447- 464). بعد ذلك استعرض عبد الجبار توامي المسائل التي تتحقق

الربط بينهما بدءاً من ظروف الزمان انتهاءً إلى قرينة المعنى المعجمي في التعيين. (التوامي، 1994م-1995م، ص447- 448).

وقد بيّن **عبد السلام السيد حامد** في مؤلفه (**الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى**). (حامد، 1997، ص67)، أهمية الربط بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، بل نراه يذهب إلى أنّ المعنى الوظيفي قد لا يعين وحده لبيان التركيب، بل لا بُدَّ من الوقوف على المعنى المعجمي، يقول: "في رأيي أنّ المعنى الوظيفي مضافاً إليه المعنى المعجمي أحياناً، وذلك حينما يكون من الصعب الوصول إلى الإعراب بالاعتماد على المعنى الوظيفي وحده، بل يكون من المحتم لأجل ذلك اللجوء إلى المعنى المعجمي". (حامد، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، في الأصل هي رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، عام 1997م).

وقد اعتمدت الباحثة **نجود جميل المساعفة** على قرينة المعنى المعجمي وجعلته له حيزاً مهماً في تناولها (**المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية**)، فخصصت له فصلاً في رسالتها بعنوان "**أثر المعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في توجيه المعنى النحوي**" بينّت فيه بإيجاز مفهوم المعجم مع إشارتها إلى مقومات المعنى المعجمي وما يرتبط به من صرف و (وحدات نحوية) ثم تطرقت للمعنى المعجمي كما وضحّه حلمي خليل الذي اعتمدت عليه الباحثة في كتابة هذا الفصل. ويحسب للباحثة الجدة في تناول المعنى المعجمي وأثره في توجيه المعنى النحوي، فربطت ذلك بذلك بجانب تطبيقي عميق من سيبويه والرماني وعبد القاهر وخصصت بعد ذلك باقي الفصل للرد على تمّام حسان الذي سبق أن تطرقنا له، وأضافت الباحثة بعد ذلك لمحات مهمة مما يشكله المعنى المعجمي ومرجعيته في التحليل الوظيفي عند النحاة قدماء ومحدثين فذكرت الدور الذي لعبته وطورّته العالمة الأمريكية (برزتن) في وصف العربية النظرية المعجمية التي استفاد منه عبد القادر الفاسي الفهري وذلك في إطار النظرية التوليدية التحويلية.

ولكن على طرافة ما قدّمته هذه الباحثة في هذا الفصل فغالب الأفكار (المساعفة، 2002م، 204- 205) الموجودة عندها قد فصّل القول فيها عبد الجبار التوامي، في عمله السابق "القرائن المعنوية في النحو العربي الذي خصص فيه فصلاً مطولاً عن قرينة المعنى المعجمي كما ذكرنا فيما مضى.

أمّا **عبد الحميد عبد الواحد** فقد مسّ العلاقة ما بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي في فصل قصير "خصائص الكلمة المعجمية"، فأشار في مؤلَّفه "**الكلمة في التراث اللساني العربي**"(عبد الواحد، في الأصل رسالة دكتوراه، كلية الآداب، منوبة، تونس، 2003م). حيث ذكر "أنّ الكلمة هي المادّة الأساسية التي تقوم عليها المعجم. وإنْ كانت الكلمة تكتسب هويّتها في بعض المجالات بالتأكيد على بنيتها أو صيغتها أو على جانبها الصوتيّ والتّركيبيّ، فإنّها في المعجم تكتسب هذه الهويّة باستقلاليّتها باعتبارها وحدة معجمية، وبالتّعامل معها خارج سياقاتها. وهي شبيهة بقطعة غيار قابلة للحشو

والحذف، وقابلة للاستبدال وللتّقديم والتأخير، وقابلة لتحمّل عبء حركات الإعراب، وللمعاني النحوية الطارئة عليها كالفاعليّة والمفعوليّة.

ثم واصل **عبد الحميد عبد الواحد** ذكر أهمية الترابط بين المعجم والصوت والصرف والنحو، قائلاً: "وليس صحيحاً أن يكون المعجم قائمة من المفردات وأنّ هذه الكلمات لا علاقة لها بالنحو أو الصرف أو الجوانب الصوتية، وإنّما هو بالرغم من الظاهر – عبارة عن شبكة من الخصائص التركيبيّة والصرفية والدلالية توحي بها كلّ مفردة من هذه المفردات، وليس صحيحاً أيضاً أنّ المعجم لا ينطوي إلاّ على المعاني المعجمية البحتة، وإنّما هو يتضمّن بالإضافة إلى هذه المعاني الأساسيّة معاني ثانويّة أو غير قارّة، كما يحمل الكثير من خصائص اللسان بوجه عامّ. بل كلّ كلمة مشبّعة بجوانب صوتيّة وصرفيّة وتركيبيّة ومعنويّة وبلاغيّة وتداوليّة وحتى أسلوبيّة وحضاريّة...". (عبد الواحد، 2003م، ص333- 334) إلى أن يرى عبد الحميد "على عدم الفصل بين المعجم والنّحو بمعناه الواسع، وعلى أهميّة دور القواعد في إنشاء القواميس".(عبد الواحد، 2003م، ص341).

ويؤكد عبد الحميد عبد الواحد في مؤلَّف آخر وهو "**الكلمة في اللسانيات الحديثة**"، (عبد الواحد، في الأصل هو إكمال للكتاب السابق، "الكلمة في التراث اللساني) على أهمية الترابط بين المعجم والنحو لإنتاج الكلام، قائلاً: "من المسلم أنّ هناك ترابطاً بين المعجم والنّحو لإنتاج الكلام أو لفهمه. وكثيراً ما تعبّر عن هذا الترابط أو التداخل كتب النحو من جهة والقواميس من جهة أخرى. فكتب النحو كثيراً ما تتعرّض للوصف المعجمي وتستدل بالمعجم لتوضيح مسائل النحو. والقواميس بدورها ليست خالية من الوصف النّحويّ، وضبط الكثير من القواعد النّحويّة للاستعانة بها في فهم وإنتاج اللغة"(عبد الواحد، 2003م، ص199). وذكر عبد الحميد عبد الواحد موقف اللسانيات الحديثة من النظرة للعلاقة ما بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، فرأى أنّ اللسانين قد تفطّنوا منذ بداية تأسيس اللسانيات الحديثة، أنّ النحو لا يستطيع أن يستغني عن المعجم، وإلاّ أصبح مفاهيم مجردة، كما أنّ المعجم لا يستطيع أن يستغني عن النحو. فسوسير في هذا الصدد يرى أن ليس من المعقول فصل المعجم عن النحو إذ "أنّ الكلمات كما سجّلوها في المعاجم لا تبدو من أوّل وهلة قابلة للخضوع للدّراسة النحويّة التي حصروا موضوعها بصورة عامّة في دراسة العلاقات القائمة بين الوحدات. لكن سرعان ما نلاحظ أنّ عدداً كبيراً من تلك العلاقات يمكن أن تعبّر عنها بواسطة الكلمات، أو بواسطة طرق نحوية على السواء". (دي سوسير، 1985م، ص119).

وبيّن عبد الحميد عبد الواحد أنّ النحو التوليدي يحتفي بالعلاقة بين المعجم والنحو أو "بالأحرى بين المعجم والتركيب وهي علاقة يحتفي بها النّحو التّوليديّ".(عبد الواحد، 2003م، ص199). وتظهر هذه العلاقة "في مستويات عدّة، باعتبار أنّ البنية العميقة للجملة تتضّمن سلفاً مكوّناً معجمياً. والمكوّن المعجمي تتحكّم فيه جملة من القواعد المعجمية قادرة على إدماج الوحدات المعجميّة المختلفة التي تظهر في السّطح على صورتها المنطوقة، بعد أن تمرّ بمجموع القواعد النحوية والصّرفيّة والصوّتمية، لتعطينا شكل الجملة المنجزة النهائيّ، وهذه العلاقة بين المعجم والتّركيب بحاجة إلى

ضبط كلّ الخصائص الصّوتيّة والدّلاليّة المميزة لكل وحدة معجميّة من الوحدات التي يحتاجها التركيب". (عبد الواحد، 2003م، ص199).

وقد رأى **محمد صلاح الدين بكر** في بحثه عن (**المعنى النحوي**) أهمية هذا المعنى باشتماله على المعنى اللغوي العام، فالمعنى النحوي عنده "يبنى أساساً على ما تقدمه علوم الأصوات والصرف والمعجم، فمن مجموع أصوات معينة تتكوّن الصيغة، ومن مجموع الصيغ يتكون التركيب ومن مجموع التراكيب يتكون الموقف اللغوي". (بكر، 1981م، ص140).

فيما يعّد **محمد غاليم** المعجم مكوناً من مكونات النحو، هو تغذية نقطة انطلاق العمليات الاشتقاقية التركيبية عن طريق الإدماج أو الضم.

لكنّه ذكر أن العشرين سنة الأخيرة شهدت إعادة النظر في التصور القائم على الفصل بين المعجم والنحو؛ وذلك في عدة نظريات بديلة أبرزها نحو: الأبنية (**فيلمور** 1988م، ونحو البنية المركبية التي يقودها الرأس (**بولاروساغ** 1987م)، والنحو المعرفي (**لنكيكر** 1998م)، والنحو المعجمي الوظيفي (**بريزيان** 1982م)، ونظرية هندسة التوازي (**كوليكوفر** 1999م، **جاكندوف** 2002). (غاليم، 2012م، ص161-162).

أمّا **الأزهر الزنّاد** فقد رأى المنوال الاحتمالي في تولّد المعجم وانتظامه في اللغة واقتران الصوت بالمعنى، والصوت حروف وحركات والمعنى معجمي ونحوي: يقترن المعنى المعجمي بالجذر والمعنى النحوي بالحركات والحروف جارية في أبنية مقطعيّة تكوّن وحدات تجري في أبنية إعرابية. (الزّنّاد، 2003م، ص214).

ويمكن أنّ نختم النظرة عن العلاقة ما بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي بالوقوف على بحث قيّم عنوانه: "**القرينة المعجمية وأثرها في توجيه المعنى، تفسير البحر المحيط أنموذجاً**"، **فأحمد خضير السعيدي** قد ركزّ على الجانب التطبيقي لقرينة المعنى المعجمي وأثرها في توجيه المعنى النحوي، فمن أهم ما جاء عنده:

إذ بدأ بتصور عام عن المعجم، باعتباره في الأصل دراسة المفردة لا تربطها علاقة مع غيرها؛ ثم ما لبت أن وضّحَ أثر الحقول المعجمية في فهم التراكيب. ولن نقف على موقفه من رأي تمّام حسّان عن المعجم والنحو؛ فقد تطرقنا له في صفحات مضت. ومن الومضات اللافتة عنده "فإنّ المعنى المعجمي يكون له أثره في بناء الجملة وتحديد التوافق والانسجام الدلالي بين مفردات تلك الجملة في سياق معين، فالوحدة المعجمية بامتداداتها العلائقية وارتباطها الدلالي تجعل النظر إلى صحة الجملة ودقة التعبير واضحاً والحكم على ذلك سهلاً". (السعيدي، 2013م، ص289-290).

وواصل أحمد السعيدي عرضه لقرينة المعنى المعجمي في تتبع مظاهر التوارد المعجمي وأثرها الذي يظهر في عدد من النقاط المهمة المرتبطة بالعلاقة ما بين المعجم والنحو، وجاء ذلك في النقاط الآتية:

1- المعنى المعجمي والإعراب. 2- القاعدة النحوية والمعنى المعجمي.

3- المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي. 4- الملاءمة والمفارقة. 5- التضمين.

وقد دلّ على كلِّ نقطة بأمثلة بيّن من خلالها الترابط والانسجام مع المعنى المعجمي الذي كان الأساس في التوجيه عند أبي حيان، وحتى لا أطيل على القارئ الكريم، سوف أذكر مثالاً على قرينة المعنى المعجمي والإعراب، يقول: "فمعرفة المعنى عند الإعراب أمر لا بُدَّ منه، لذلك نجد أنّ تغيّر المعنى النحوي قد يتطلبه تغيير المعنى المعجمي،....

ونجد أبو حيان في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ28﴾ [آل عمران: 28]، أن (تقاةً) منصوبة على المصدرية إذ جاءت مصدراً على غير المصدر والقياس: اتقاءً وهذا من قبيل: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل:8]. فالمعنى على هذا: إلا أن تتقوا منهم اتقاءً، لكنه عندما ينقل معنى ذكره الزمخشري وهو أنّ (تقاة) بمعنى: أمر يجب اتقاؤه، يتغير عنده الإعراب ليكون انتصاب (تقاة) على أنّها مفعول به للفعل (تتقوا) لا على أنّها مصدر. ويجوز في (تقاةً) إعراب ثالث وهو أن تكون حالاً من فاعل (تتقوا) بناء على أنّها جمع فاعل مثل (رماة) أو جمع تقي، وهذا الرأي نقله أبو حيان عن أبي علي الفارسي... (الأندلسي، 1414هـ- 1993م، 442/2). فيتضح من ذلك أنّ الإعراب يتأثر كثيراً بالمعنى المعجمي ويتوقف عليه. (السعيدي، 2013م، ص295).

والذي يظهر للباحث بعد استعراض ما جاء عن العلاقة ما بين المعنى المعجمي وصلته المهمة بالتراكيب النحوية عند العلماء؛ فإنّ هذه العلاقة متأصلة في الدرس النحوي، ولا تخفى على مَنْ يقف على حدود الجملة، إذ يبرز تداخل المعنيين المعجمي والنحوي منذ بدء النظر إلى كتاب سيبويه، كذلك لم يغب عن ذهن مفسري القرآن ومعربيه حين أخذوا يتفهمون آياته ويتدبرونها فضلاً عن توسعهم في التوجيهات الإعرابية التي كانت تتمّ في معظمها من خلال النظر للألفاظ وتواردها المعجمي، وما يتعلق بهذه الألفاظ من التراكيب مع معاني العناصر النحوية، فظهر عندهم قضايا متصلة بهذه التراكيب منها: الاتساع، والتضمين، والإسناد المجازي الذي بدوره يقوم على إدراك النحاة لأهمية المعنى المعجمي للفظ في تصنيف التراكيب النحوية التي يقع فيها من حيث الصحة والخطأ على مستوى الحقيقة والمجاز، كما راعوا مع عنايتهم بالمعنى المعجمي وعلاقته بالنحو الاهتمام بالسياق بنوعيه المقامي والمقالي، وعليه فإنّ الفصل بين هذه العناصر بعضها عن بعض لا يخدم دلالة هذه التراكيب. إنّ النظر فيما قدّمه علماء العربية عن الأبعاد السابقة؛ ليؤكد التداخل العميق بين مستوى المعنى بقسميه المعجمي والدلالي والمستوى النحوي.

ولعلّ المقام مناسب أن نقتبس مما جاء عند محروس بريّك الذي قَدّم تصوراً شاملاً لأبعاد التراكيب العربية التي تسند في بنائها لعناصر المفردات والوظائف النحوية، وما يتداخل مع هذه الوظائف من مقومات المعجم، وعناصر الحقيقة والمجاز، وسياق الموقف، يقول: "إنّه لكي يتمّ "تأليف الكلام وإنتاج النص" لا بُدّ من مراعاة الأسس التالية:

1- المفردات بدلالاتها (المعجمية).

2- الوظائف النحوية التي تشغلها هذه المفردات، والعلاقات النحوية بينها تبعاً لما تقتضيه قواعد علم النحو.

3- مراعاة الاختبار الدقيق بين المفردات والوظائف النحوية، لينتج بذلك معنى حقيقي أو مجازي.

4- مراعاة سياق الموقف، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط التالي:

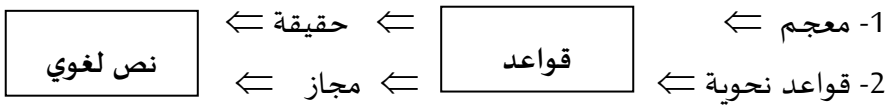

(بريّك، 1435هـ، 2014م، ص64).

الخاتمة

1- عندما وضع الخليل بن أحمد النظرية النحوية بكل أبعادها [أصولاً، وتراكيب، وما يطرأ على التراكيب من تقديم وتأخير، وتوسع وحقيقة ومجاز، وتأويل وتقدير]، كما سطرّها سيبويه في الكتاب لم يغب عن ذهنهما ربط التراكيب بمعناها المعجمي وأثره في دلالات هذه التراكيب.

2- سار علماء العربية بعد سيبويه كالجرجاني وأبي حيان وابن هشام وعلماء البلاغة على الجذور الأولى التي وضعها سيبويه في الكتاب، فاقتفوا أثره وتوسعوا في تطبيق المعنى المعجمي على ما قدّموه، فقد كان الجرجاني علماً بارزاً في تطبيق المعنى المعجمي وجعله من ركائز نظرية النظم، فالعلاقات بين الكلم (اسم واسم) (فعل واسم ومتعلقات) لا تؤسس إلا بقرينة المعنى المعجمي وعليه فإنّ أي معنى للتركيب لا يظهر بيانه ولا وجود لأي وظيفة فيه دون هذه القرينة.

3- برز علم المعجم في الدرس اللساني الغربي، وقد حفل بعنايتهم فأولوه الاهتمام به تعريفاً ووظيفةً، ومدى تأثيره في الوحدات النحوية ومعناها. في المقابل نجد منهم مَنْ لم يهتم به كثيراً في هذه الوظائف.

4- خُصص في هذا البحث جزء كبير للحديث عن رائد من رواد الدرس اللساني العربي الحديث وهو تمّام حسّان الذي كان له رأي خالف فيه علماء العربية قديماً وحديثاً في عدم مراعاة المعنى المعجمي في دراسة التراكيب النحوية، وزعم أنّه يمكن إقامة الإعراب صحيحاً ووظيفياً بمعزل عن المعنى المعجمي فأتى بنماذج هرائية؛ ليطلق عليها هذا الحكم، وما قاله مردود؛ فلا نتصور أي معنى لأي تركيب نحوي مع عناصره المكونة له دون الوقوف على القرينة المعجمية وأثرها في معنى الجملة أو حتى النص.

5- لم يهمل علماء الدرس اللساني الحديث من العرب ممن كان لهم اتصال بالدرس الغربي العناية بالمعنى المعجمي ضمن العناصر الأساسية للدرس اللساني (الصرف والنحو والدلالة والمعجم) فوظّفوا المعنى المعجمي وجعلوه ركيزة مهمة لمعرفة التراكيب النحوية. وقدّموا في ذلك مؤلفات وأبحاثاً عميقة منهم: [عبدالقادر الفاسي الفهري، ورمزي بعلبكي وهادي نهر، وعبد الجبار توامي، وعبد السلام السيد حامد]. فأظهروا قيمة التلاحم ما بين المعجم والنحو حتى يتسنى التواصل مع أسرار الظاهرة اللغوية العربية.

6- إنّ دراسة مثل هذه الظاهرة اللغوية (المعنى المعجمي وصلته بالتراكيب النحوية) يمكن أن يكتب فيه موضوع كبير؛ فالأمثلة كثير في النحو العربي بدءاً من الباب الكبير في بناء الجملة العربية الإسناد وضوابطه في الجملتين الاسمية والفعلية، فالمادة النحوية متوفرة، حيث يؤثر معنى المادة المعجمي في صياغة القاعدة النحوية ويحدد قبول الجملة أو رفضها نحوياً، فالباحث قد لا يكتفي بعنصري المعجم والنحو، فقد يضاف إليهما ملابسات أخرى تفيد المعنى العام للتراكيب كالسياق، ودور المتكلم والمخاطب، وغرض المتكلم وقصده.

أولاً: المصادر والمراجع

- ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط (1)، 1411هـ- 1990هـ.
- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1414هـ- 1993م.
- الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، الجزء الثالث، دار الشرق العربي، بيروت، ط(3)، بدون تاريخ.
- بريّك، محروس، النحو والإبداع، رؤية نصيّة لتأويل الشعر العربي القديم، دار النابغة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط(9)، 1435هـ- 2014م.
- بعلبكي، رمزي، العربية هذه اللغة الشريفة، دارسات في اللغة والنحو والمعجم والساميّات، جمعها وحررها: بلال الأرفة لي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط(3)، 1440هـ- 2018م.
- بولغير، آلان، المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، ترجمة: هدى مقنّص، مراجعة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط (1)، 2012م.
- التوامي، عبد الجبار، القرائن المعنوية في النحو العربي، الجزائر، عام 1994-1995م.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط (3)، 1413هـ- 1992م.
- ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص (4).
- حامد، عبد السلام السيد، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط (1)، 1437هـ- 2016م.
- حسّان، تمّام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط (3)، 1403هـ- 2009م.
- حسّان، تمّام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1412هـ- 1992م.
- حسّان، تمّام، اللغة معناها ومبناها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، بدون تاريخ.
- حسّان، تمّام، مقالات في اللغة والأدب، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، 1405هـ- 1985م.
- حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1407هـ- 1986م.
- خليل، حلمي، الكلمة، دارسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 1995م.

- دي سوسير، فردينان، دروس في الألسنيّة العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاويش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.
- زنباع، عبد اللاه، محمد السيد، قضايا الدلالة عند ابن جني في كتابه الخصائص، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط (1)، 2018م.
- السكاكي، أبو يعقوب، حققّه وقدّم له وفهرسه، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1420هـ- 2000م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (3)، 1408هـ- 1988م.
- السيد، حامد عبد السلام، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، كنوز المعرفة، الأردن، ط(1)، 1437هـ- 2016م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، دار الشروق، ط(1)، 1420هـ- 2000م.
- عبد الواحد، عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، 2004م.
- عبد الواحد، عبد الحميد، الكلمة في اللسانيات الحديثة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2016م.
- عطية، لواء عبد الحسن، المصاحبة المعجمية، المفهوم، والأنماط، والوظائف، بين الموروث العربي ووالمنجز اللساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1439هـ- 2018م.
- العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، ط (عيسى البابي الحلبي).
- الفهري، عبد القادر الفاسي، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط (2)، 1999م.
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط(3)، دار المعارف، بدون تاريخ.
- ابن مراد، إبراهيم، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، ط (1)، 1997م.
- المساعفة، نجود جميل، المعنى النحوي في مذاهب العربية (مقاربة لسانية حديثة) الجامعة الأردنية، أيار 2002م.
- نهر، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط(1)، 1427هـ- 2007م.
- ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص(1)، 1994م.

ثانياً: المقالات:

- بكر، محمد صلاح الدين، "المعنى النحوي" مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، جامعة الكويت، كلية الآداب، مجلد 1، العدد 1، 1981م.
- الزنّاد، الأزهر، الاشتراك بين المعجم والنحو: المنوال الاحتمالي في تولّد المعجم وانتظامه، مجلة المعجمية، تونس، العدد 18-19، 2003م.
- السعيدي، أحمد خضير، القرينة المعجمية وأثرها في توجيه المعنى "تفسير البحر المحيط أنموذجاً"، مجلة العميد، مجلة فصيلة محكمة "العراق، العدد الخامس، ربيع الثاني، 1434هـ آذار، 2013م.
- غاليم، محمد، المعجم والتوازي النحوي، دراسات، مجلة تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، العدد 15، سنة 2012م.
- فرج الله، سعد، المعجم وعلاقته بالنحو عند تمّام حسّان، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد 91، الجزء 3-4، 2018م.